تطبيقات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

د.سهام العيداني
جامعة الجلفة

ط/د.السعيد ثابتي
جامعة باتنة

الملخص :

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن الديمقراطية التشاركية كنهج جديد تعتمد عليه الحكومة الجزائرية في تعاملها مع المواطن في ظل عزوف هذا الأخير عن المشاركة السياسية لا سيما الاستحقاقات و المواعيد الانتخابية ، وهذا ما دفع السلطات العمومية في التفكير و العمل من أجل القيام بالإصلاحات السياسية التي تسمح باستدراك الوضع و إحياء روح المبادرة و المشاركة لدى المواطن في وضع القرار بالاقتراح و المتابعة و تنفيذ المشاريع التي تستهدفه مباشرة و لإنجاح و لإنجاح هذه المشاريع كان من الضروري إسناد المهمة لتنظيمات المدنية.

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية النيابية، المجتمع المدني.

Abstract:

On a beaucoup parlé récemment de la démocratie participative en tant que nouvelle approche sur laquelle le gouvernement algérien s'appuie dans ses relations avec le citoyen à la lumière de sa réticence à participer à la politique, en particulier les droits et dates électoraux.Cela a incité les pouvoirs publics à réfléchir et à œuvrer en faveur de réformes politiques permettant de remédier à la situation et de redynamiser l'esprit d'initiative et la participation du citoyen à la proposition de décision et au suivi et à la mise en œuvre de projets qui visent directement et pour le succès de ces projets il était nécessaire de confier cette tâche à des organisations civiles.

Keywords : démocratie participative, Démocratie directe, Démocratie parlementaire, société civile.

✓ المقدمة:

إن تقدم السياسات العمومية المحلية والتحولات التي تعرفها خصوصا البلدان المتقدمة أدى إلى ظهور ما يسمى بالديمقراطية التشاركية.

وأظهرت التجارة محدودية نتائج البرامج التنموية الموجهة إلى الأفراد المستهدفين دون إشراكهم في مسلسل صياغة القرار العمومي، مما يؤكد فشل نظرية "من الأعلى إلى الأسفل" في مجال السياسات العمومية، بمعنى أن الدولة تتواجد على هرم صياغة القرار العمومي وأن التنفيذ يتم عبر إشراك المواطن المستهدف أو جمعيات المجتمع المدني.

ومع تزايد النداءات الرامية إلى ضرورة فتح مجال أوسع أمام مكونات المجتمع المدني من أجل المشاركة في صياغة القرار العمومي، وإرتباط الديمقراطية المعاصرة بالمجتمع المدني إذ لم يعد مفهوم الديمقراطية مجرد آلية إنتخابية دورية أو مجرد إطار تتنافس فيه الأحزاب وحكم الأغلبية بل أصبحت الديمقراطية في أحد أوسع معانيها "التشاركية" هي المشاركة في إتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فمتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم، فالمجتمع المدني هو بمثابة الارضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.

و لقي موضوع الديمقراطية التشاركية الكثير من الجدل على مستوى الخبراء والقانونيين والسياسيين في مدى إمكانية إعتبار الديمقراطية التشاركية كبديل للديمقراطية التمثيلية أم حل لأزمتها؟

أولا: الديمقراطية التشاركية :

تعد مشاركة أفراد المجتمع في إدارة الشؤون العامة للدولة من الحقوق التي حرصت على تأكيدها في الوقت الحاضر المواثيق الدولية كافة وفي مقدرتها الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) الذي أكد حق كل فرد في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا.[1]

فالديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يضمن الحريات السياسية والمدنية وحق المشاركة مما يجعل النظام الديمقراطي أمرا جيدا بحد ذاته.[2]

فالمشاركة السياسية حق من حقوق الانسان الواجب حمايته وتفعيلها، وآلية بناء تركيبي لأنظمة السياسية وفي نفس الوقت قناة إتصالية لمؤسسات الدولة الدستورية.

وهي العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في وضع وصياغة الاهداف العامة للمجتمع.[3]

1. مبررات ظهور الديمقراطية التشاركية

بما الانسان اجتماعي بطبعه فهو يتفاعل في بيئته ويتأثر بما يدور حوله من أحداث، سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها، وإن لم هناك تجاوب فأكيد أن هناك خلالا ما حال دون مشاركته.

ولعل من بين أهم مظاهر هذا التفاعل هو العملية الانتخابية التي قد تؤثر نتائجها عليه مباشرة، وخاصة إنتخاب المجالس المحلية التي هي المسؤولة عن التنمية المحلية، والتي هي كذلك من أهم ما يعتمد عليها المواطن في حياته اليومية.

1.1. مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تعددت تعريفات الديمقراطية التشاركية وتنوعت مفاهيمها فمنهم من يطلق عليها مصطلح الديمقراطية التشاركية ومنهم يسميها التساهمية أو التداولية وكلها مصطلحات تهدف في مضمونها لإشراك المواطن في الحياة السياسية.

تعريف الديمقراطية التشاركية

يقدم الدكتور محمد العجاتي جملة من التعاريف :" الديمقراطية التشاركية هي المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين، بالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير كبير ... ويعرف جون ديوي الديمقراطية التشاركية بإعتبارها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.

ويطرحها البعض في شكلها البسيط باعتبارها أنها العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي.[4]

يعرفها الباحث الجزائري الأمين شريط بأنها:

هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية وإتخاذ القرارات المتعلقة بهم، .....، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب على ذلك".[5]

1.2. صور الديمقراطية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية:

- **الديمقراطية المباشرة:**

هي أقدم صورة الديمقراطية فقد كان مأخوذا بها في الدن اليونانية القديمة تلك الصورة التي يمارس فيها الشعب السلطة بنفسه مباشرة في كل مظاهرها من تشريع وتنفيذ القضاء، يعد النظام الديمقراطي المباشر التعبير الصادق للديمقراطية الحقيقية الكاملة، ولهذا دافع الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو بحرارة عن نظام الديمقراطية المباشرة في كتابه العقد الاجتماعي ومما قاله في هذا الصدد إن نواب الشعب في النظام النيابي ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين له بل ما هم إلا وكلاء منفذين لإرادته وليس لهم أن يبتوا في أي شيئ نهائيا فكل قانون لم يوافق عليه الشعب نفسه باطل ولا يمكن أن نسميه قانون، يظن الشعب الإنجليزي أنه حر ولكنه واهم في ظنه فهو ليس حرا إلا في فترة انتخاب أعضاء البرلمان فإذا تمت الانتخابات عاد الشعب عبدا لا سلطة له ....، ففي اللحظة التي يختار الشعب فيها ممثليه يفقد حريته وكيانه، من الواضح أن جون جاك روسو يؤكد تأكيده للديمقراطية المباشرة، وينتفذ الديمقراطية غير المباشرة أو النيابة إذ أن الشعب صاحب السلطة أصلي يمارسها بنفسه دون وكالة أو وساطة والرغم من تسمية هذه الصورة من صور الديمقراطية الكاملة أو المثالية فإنها لم تسلم من النقد.[6]

وأما العلاقة الديمقراطية المباشرة بالديمقراطية التشاركية ففي الأولى لا يوجد تفويض للسلطة إلى الغير من طرف المواطنين الذين يحتفظون بممارسة السيادة من طرفهم مباشرة وخاصة التشريع، بينما في الديمقراطية التشاركية يوجد تفويض للسلطة للنواب المحليين والبرلمانيين ولكن المواطنين يشاركون في الحياة السياسية أيضا.[7]

- **الديمقراطية شبه المباشرة:**

إن الديمقراطية شبه المباشرة سميت كذلك لجمعها بين الديمقراطية المباشرة والنيابية، ففي ظل هذا النظام نجد هيئات تمثيلية منتخبة من قبل الشعب تمارس السلطة باسمه ولحسابه كما هو الحال في النظام النيابي، لكنه إلى جانب ذلك يعتمد مشاركة الشعب المباشرة في ممارسة السلطة بطرق مختلفة.

- **الديمقراطية النيابية:**

إن الديمقراطية التمثيلية أو النيابية تعني أن يقوم الشعب باختيار حكامة ويخولهم السلطة نيابة عنه على أن يكون هذا الاختيار محددا بمدة معينة ليتسنى للشعب محاسبة ممثليه وإعادة إختيار الصالح منهم وتغيير من لم يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ولم يعبر عن آماله ولم يستطع تحقيق طموحاته.[8]

يتضح من ذلك أن الشعب لا يمارس السلطة بنفسه كما هو الحال في الديمقراطية شبه المباشرة وإنما يترك لهؤلاء النواب الممارسة الكاملة للسلطة نيابة عنه.[9]

فالديمقراطية النيابية التي رغم كونها الصورة الأكثر سوء من غيرها لكنها سائدة والممكنة والمطبقة في أنظمة الحكم حاليا.

تعتبر الديمقراطية التشاركية مكملة لها إذ ترمم عجزها وتسد نقائصها وتجاوز عيوبها بإيجاد طرق وآليات تمكن من إشراك المواطنين مباشرة في مناقشة خيارات جماعية كافة الميادين محليا ووطنيا. [10]

1.3. نشأة وظهور الديمقراطية التشاركية:

إن إعتناق الديمقراطية كنظام للحكم يوجب إشراك كل الفواعل في الحياة السياسية، وعليه فإن السلطة ملزمة بتفعيل دور كل المشاركين لوضع سياسة للتنمية المحلية، لا يتأتى ذلك إلا بمساهمة الجميع من مجالس منتخبة وتنظيمات المجتمع المدني.

ومما يدعم تميز مفهوم الديمقراطية التشاركية عن غيره من المفاهيم الأخرى، كونه حديث النشأة، إذ ظهر خلال الستينات القرن الماضي في المجال الصناعي والاقتصادي وهذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية إلى إشراك عمالها وإطاراتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل وطرق الإنتاج فيها ومناقشة كل هذه المسائل وإتخاذ القرارات الملائمة ثم متابعة ومراقبة تنفيذها.

هذه التجربة الناجحة، ثم الاخذ بها في المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي وذلك بإشراك المواطنين وإقحامهم في مناقشة الشؤون والقضايا العامة والتحاور بخصوصها واتخاذ القرارات السياسية التي تحوز على قناعاتهم ورضاهم ويحرصون على متابعة ومراقبة تنفيذها من الهيئات الرسمية المنتخبة، ويرجع سبب الأخذ بها النموذج الجديد في الممارسة الديمقراطية الى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين المكانة اللائقة في الحياة السياسية سواء محليا أو برلمانيا.

توسع تطبيق هذه التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وبلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات خصوصا في الارجنتين والبرازيل التي عرفت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة " مونتي أليغرو" لا زالت تشكل حتى اليوم النموذج الأفضل لها ثم شملت باقي البلدان الأخرى، ثم إمتد تطبيقها خلال الثمانيات الى البلدان الأوروبية عموما كإنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية وكذلك ألمانيا التي برزت فيها مدينة برلين بتطبيقات متميزة من حيث آليات وميكانيز مات هذه الديمقراطية التي تعددت تسمياتها وهناك من يسميها بالديمقراطية المحلية، والبعض الآخر يطلق عليها اسم الديمقراطية المحلية التشاركية أو الديمقراطية الجوارية (وهو عنوان قانون حول الموضوع صدر في فرنسا سنة 2002).

1.4. آليات ومرتكزات الديمقراطية التشاركية

لنجاح أي مشروع أو أية فكرة يجب توفير جملة من الشروط والآليات، فالديمقراطية التشاركية كفكرة حديثة النشأة تقوم على أسس عديدة أصبحت ملازمة لنجاحها وقد إكتسبها من خلال تطبيقها في مختلف الدول، وقد كانت في كل محطة تستفيد من آلية من آليات النجاح، مما يسهل ترسيخها والعمل بها.

1.5. آليات الديمقراطية التشاركية

أوجدت التجارب الديمقراطية التشاركية سواء في القارة الأوروبية أو الامريكية عددا هاما من الآليات التي إختلفت باختلاف البلدان وحتى بإختلاف المدن داخل نفس البلد أغلب هذه الآليات لازالت ذات طابع محلي ويمكن ذكر أهمها في مايلي:

- مجالس الأحياء
- مجالس الشباب
- ورشات السكان

- لجان المواطنين
- ندوات المواطنين
- النقاش العام
- الشبكات المحلية للإنترنت

1.6. مرتكزات الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية من المواضيع حديثة النشأة وحديثة الطرح لا زالت في مرحلة الاختبار لأجل تطبيقها يجب توفر جملة من الشروط من بينها:

- **مجتمع مدني:**

منظم و مهيكل جمعيات ومؤسسات اجتماعية وثقافية وإقتصادية تؤطر المواطنين في مختلف مجالات الحياة، ويشترط في المجتمع المدني أن يكون متميزا عن المجتمع السياسي (المؤسسات السياسية الرسمية) ومستقلا عنه ويشترط أن يكون تمثيليا.

إن دور المجتمع المدني في تفيعل الديمقراطية التشاركية يختلف باختلاف المجتمع، وكذا مدى استعداد السلطات للرقي بمستوى عيش الأفراد، وتبقى أهم بوابة من أجل الوصول إلى مستوى فعال للديمقراطية التشاركية هي تطوير النظام الديمقراطي بالبلد، وذلك عبر منح مشاركة أوسع للمجتمع المدني في تدبير الشأن العام، خصوصا على المستوى المحلي.[11]

- **توفير إعلام كاف**

بعد الاعلام من أهم الوسائل في إضفاء الشفافية على عمل المجالس المحلية من خلال تنوير الرأي العام المحلي، فبوجود إعلام نزيه وقوي يتكون لدينا وعي سياسي راقي يسمح بمشاركة الأفراد بمختلف مناحي الحياة، وكذلك يمكنهم من مناقشة القضايا بموضوعية.[12]

فالإعلام النزيه يمكن أن يحقق هدفين تأسيس العمل الديمقراطي من خلال توجيه وتنوير المواطن، وتحسين وتطوير الممارسة السياسية.

2. تطبيقات الديمقراطية التشاركية من خلال المجتمع المدني في الجزائر

إن الحديث في موضوع المجتمع المدني كتطبيق من تطبيقات الديمقراطية التشاركية في الجزائر ليجرنا للحديث عن التحول الديمقراطي في تسعينات القرن الماضي وما صاحب هذا التحول من تطورات نوعية وتحولات جذرية فكريا وسياسيا، وكذلك الحديث عن التجربة الديمقراطية ككل في الجزائر وعن دوره (المجتمع المدني) في مواكبة هذا المسار.

2.1. مفهوم ونشأة المجتمع المدني في الجزائر:

إن للمجتمع المدني بكل مكوناته أهمية بالغة ودورا هاما في ترسيخ ركائز وبنى الديمقراطية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور ممارسة ديمقراطية بدون وجود مجتمع مدني فاعل في الحياة السياسية، كذلك لا يمكن أن نرى تنظيمات مدنية بدون إطار قانوني يضبط ويأطر هذا النشاط، فالمعادلة تقتضي وجود طرفين متوازنان في القوة لأجل مجتمع متحضر ومتطور ويكمل بعضهما الآخر باستقلالية لأن لأن رابط بينهما رابط قانوني يلزم إستقلالية كليهما، والنظام الذي يجمعهما هو المصلحة العامة وفقط.

والمجتمع المدني كغيره من المواضيع التي تستدعي تظافر أطراف عدة بدء من الأسرة والمدرسة وأماكن العمل والحكومة، وهو نتيجة تعاقب التجارة والظروف في أي بلد، فيمر بمراحل يزدهر فيها نشاطه، تارة ويمر بمراحل

يخبو فيها وميضه تارة أخرى، وتتحكم في ذلك أمور عدة من أهمها قوة الدولة (سياسيا وإقتصاديا) ودرجة الوعي السياسي للمواطنين، وتوفر النخبة التي تساير كل تلك المراحل.

أ- مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع الدني كغيره من المفاهيم التي إعتنت بها العلوم السياسية والقانونية زكذا علم الاجتماع السياسي لما له من أهمية بالغة في الفكر السياسي الحديث، وإن كان من الصعب تحديد تعريف لغوي محدد ومضبوط، إلا أن هناك إجماعا على ضبط مفهومه إصطلاحا أو إجرائيا، وهذا ما سنتناوله في المطلب.

- تعريف المجتمع المدني:

التعريف اللغوي: تجدر الإشارة بداية على أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي يلفظ باللغة الفرنسية société civil لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية وكذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ بنشأتها وتطور بتطورها، فكلمة société كلمة لاتينية مجتمع أما civil كلمة ذات الأصل اللاتيني civis وتعني المواطن وليس مشتقة من كلمة civilization كما شائع.

وما يلاحظ هو أن كلمة civis في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة وإنما مدني من المدنية أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي إجتمع فيه الافراد للعيش معا إستجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام.[13]

ويعرفه ماجد أحمد الزاملي: " إنه جملة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غيابات نقابية كالدغاع عن مصطلحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها..." .[14]

ب- عناصر المجتمع المدني:

المجتمع المدني عناصر أسياسية يمكن إيجازها فيما يلي:

إن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الافراد باختيارهم، أي هو فعل إرادي حر، يختلف عن التنظيمات العائلية التي لا يملك فيها الفرد حرية إختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، ويختلف كذلك عن الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم، وينظم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة مادية أو معنوية أو الدفاع عنها.

المجتمع المدني تنظيم جماعي: أي يتكون من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية وكل تنظيم يضم أعضاء إختاروا عضويته بمحض إرادتهم بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.[15]

عنصر أخلاقي سلوكي: إنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل

قطاعاته المختلفة بالوسائل المتحضرة، وهو مجتمع يركز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والنافس السلمي.[16]

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات ومفاهيم يمكن أن نقول أن المجتمع المدني هو إطار تنظيمي تطوعي مستقل يسعى من خلاله المواطن إلى تقديم مقترحات أو تحقيق أهداف أو حماية مصالح، محترما في ذلك قوانين الدولة المعمول بها.

ج. مكونات المجتمع الوطني:

سبق وأن قلنا أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات الطوعية المستقلة والتي تهدف إلى تحقيق أهدافها والدفاع عن مصالح أفرادها بأسلوب حضاري، ومن جملة هذه التنظيمات التي عرفها المشرع الجزائري في المادة 02:(تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة غير محددة.

ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني....)

فأهم مكونات المجتمع المدني: النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية، والجمعيات الاستهلاكية والاسكانية، الجمعيات الاهلية، النوادي الرياضية والاجتماعية والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية، وجماعات رجال الاعمال، المنظمات الغير الحكومية المسجلة كشركات مدنية مثل مركز حقوق الانسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة .... إلخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الاعلام و النشر غير حكومية، والجمعيات الثقافية.[17]

د. نشأة المجتمع المدني في الجزائر:

إن المتتبع لتاريخ المجتمع المدني في الجزائر ليميز أن فكرة المجتمع المدني ليست وليدة الحاضر أو الماضي القريب، وإنما هي متجذرة في فكرة الشعب الجزائري منذ بداية الفترة الاستعمارية، فكيف نفسر ظهور الوعي السياسي المنادي بالتحرر والاستقلال.

مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر:

ومنه فقد مر المجتمع المدني بمراحل أربعة في تاريخ الجزائر بدء بمرحلة الاستعمار، وغداة الاستقلال وهي مرحلة الأحادية، فمرحلة التحول الديمقراطي وهي مرحلة الانفتاح والتعددية الحزبية وأخيرا مرحلة الإصلاحات السياسية.

- **المرحلة الاستعمارية:**

من المعروف تاريخيا أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل على طمس معالم الشخصية الوطنية بمكوناتها الأساسية في محاولة بائسة لتنفيذ مخططة الاستعماري الاستيطاني، ولذلك فقد عمق نموذج الدولة الاستعمارية بممارستها القمعية بين الانسان الجزائري والدولة المستعمرة،

رغم ظهور بعض الجمعيات المهنية والثقافية والخيرية مستفيدة من القانون الفرنسي الصادر في سنة 1901 الخاص بالجمعيات، والتي تكونت بفعل الظروف السيئة التي كان يمر بها الشعب الجزائري آنذاك، والذي أدى إلى نمو وعي سياسي ونخبة من المثقفين منهم من نادى بضرورة إصلاح أوضاع الجزائريين، ومنهم ما طالب بالتسوية بين الفرنسيين والجزائريين.[18]

- **مرحلة الأحادية الحزبية (1962- 1989):**

بعد افتكاك الاستقلال الوطني في الخامس من جويلية 1962، وتولى الدولة الوطنية مهام تسيير البلاد، طرحت عدة قضايا وخيارات على أساس أنها تشكل أولويات السلطة ومنها إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة (دولة ما بعد الاستعمار l etat post colonial) وما تتضمنه من إعادة بناء المؤسساتي، وبعث الاقتصاد المحطم، الهياكل الإدارية الهشة، وإعادة بناء البناء الاجتماعي الذي لم يكن يستند في أي أساس تنظيمي (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) [19].

ورغم تضمين أول دستور الجزائري المستقلة سنة 1963 حرية تكوين الجمعيات، حيث نصت المادة 19: تضمن جمهورية حرية الصحافة، وحرية وسائل الاعلام الأخرى، وحرية تأسيس الجمعيات، وحرية التعبير، ومخاطبة الجمهور وحرية الاجتماع.[20]"

- **مرحلة التحول الديمقراطي1989 وما بعدها(دستور 26 فيفري 1989):**

وجاء دستور 1989 وهو دستور جديد لما أفره من إصلاحات جذرية سياسيا وإقتصاديا، وتم تدعيمه بمصطلحات لم يستعملها المشرع الدستوري من قبل كحقوق الانسان والحريات الفردية والحقوق الشخصية وحرية التعبير وغيرها، حيث جاء في ديباجته: " ..... إن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الانسان بكل أبعاده ....."، كما تم إعادة الاعتبار لحرية الشعب في الاختيار وتشكيل الجمعيات حتى وإن كانت جمعيات ذات طابع سياسي حيث تنص المادة 10 من دستور 1989 :" الشعب حر في اختيار ممثليه .... "، بينما تنص المادة 40: " حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي معترف به ...."[21].

- **مرحلة الإصلاحات السياسية:**

وفي الآونة الأخيرة تصاعدت الأصوات المنادية بضرورة تفعيل المجتمع المدني في جميع المجالات على الصعيدين الداخلي والخارجي (لقد تم الأخذ بمطلب في التعامل مع جمعيات أجنبية في القانون العضوي المتعلق بالعضويات في إطار الإصلاحات السياسية 2012)، وقد أدى الخطاب السياسي المنادي بأهمية المجتمع المدني و ضرورة تفعيله إلى عودة الاهتمام به وبشكل ملحوظ خصوصا بعد الدور الذي لعبه في الدول الغربية.

ولعل الظروف السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، وتقلبات الأوضاع في المنطقة العربية بما يسمى " الربيع العربي " فرضت على الحكومة إجراء تعديلات قانونية[22] وتقديم

إصلاحات سياسية[23] ساهمت في إزدهار نشاط العمل الجمعوي، بمختلف مكونات المجتمع المدني، فنلاحظ كثرة الإضرابات لمختلف النقابات، (التعليم، الصحة، التعليم العالي، إتحادات الطلابية، وطرح الكثير من المطالب وتحقيقها، إهتمام الحكومة بإجتماعات الثلاثية وما تفرزه من قرارات هامة لمصالح المجتمع، مما جعل الجزائر في حراك سياسي نشط بمساهمة كل الفواعل في الحياة السياسية.

عوامل ظهور المجتمع المدني:

- تزايد إحتياجات الافراد والمجتمعات المحلية التي تعد تلبيتها الدولة:
- إتساع نطاق التعليم بين السكان
- إتساع نطاق التعليم بين السكان والعرب:
- زيادة الموارد المالية الفردية
- نمو هامش الحرية

2.2. معوقات وآليات تفعيل دور المجتمع المدني:

إن الدراسة لواقع المجتمع المدني والمهتم بالعمل الجمعوي يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر خصوصا يعاني من عوائق جمة وعراقيل عديدة تحول دون تحقيق " إحترافية" في العمل، فمنها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فمثلا ضعف التكوين وعدم الاحتكاك وبالتجارب المتقدمة في تسيير والتفاوض مع السلطة وفي تنظيم وتوزيع المهام داخل التطيم وكل ذلك بسبب قلة التجربة، ضعف التمويل، وسوء التأطير ..، كما يوجدون عوامل أخرى كعلاقة المجتمع الدني بالسلطة وبالاحزاب السياسية وسعي هؤلاء بإحتواء المجتمع المدني لأجل القيام بأدوار بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة.

أ/ معوقات المجتمع المدني:

إن لكل فكرة أو مشروع يوجب تظافر جهود أكثر من جهة أو تعدد فيه أطراف تعتريه المصاعب وتحول دون نجاحه عراقيل شتى ومعوقات جمة، ولازدهار فكرة المجتمع المدني في الدول "الشبه الديمقراطية " أو تلك التي تحاول تحقيق ديمقراطية معاصرة فإنها مجبرة على مشاركة كل الفاعلين في الساحة السياسية وإشراكهم في الدفع بالتنمية السياسية، ولاجل ذلك وجب عليها تقديم الكثير من التسهيلات والكثير من الدعم.

ولأن تجربة التعددية السياسية نجربة فتية في المجتمعات العربية عموما والجزائر بالخصوص فقد ظهرت الكثير من المعوقات منها معوقات قانونية وأخرى سياسية وثقافية وإقتصادية.

ب. المعوقات القانونية:

من المتفق عليه أن المجتمع المدني لن تحقق فاعليته في ممارسة أدواره وإلا في ظل إطار قانوني ملائم يعد بمثابة الضمانة اللازمة لذلك، فالكثير من الباحثين والمحللين يتفقون على أن البنية القانونية في المجتمعات العربية لا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الافراد والجماعات المختلفة وقد تبرر تلك الحكومات ذلك بالشروط السياسية والامنية التي تخيم على المنطقة، وحتى إن كانت تمنح للافراد والجماعات حقوقا متساوية بموجب تشريعات ونصوص قانونية فإن تطبيقها الفعلي يبقى دون المستوى المنشود.

فالتعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل أحزاب والجمعيات، فهي لا تصمد أمام هجوم الاحزاب الحاكمة التي تحظى مؤسساتها ومنظماتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة، أما

العلاقة بالقوانين فهي ليست بأحسن حال، فقوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمن الحرب، تستمر في زمن السلم وتدوم هذه القوانين بدوام تلك السلطات.[24]

ج. المعوقات السياسية:

تشكل الديمقراطية القاعدة السياسية لأية ممارسة سياسية سليمة، لأنه في ظلها يمكن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الاساسية وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقبل مع غيره من الافراد بتشكيل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها.[25]

وقد أصبحت الديمقراطية في أحد أوسع معانيها " التشاركية" هي المشاركة في إتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه، فإنها كهدف متروكة للنضج الفعلي الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد أساليب تطبيقها، إلا أنها في جوهرها تقوم على أساس التعدد السياسي وإحترام مبدأ تداول على السلطة سلميا، والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لإحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية بقيمتها ومؤسساتها وعلاقتها.[26]

د. المعوقات الثقافية: مما لا شك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني وكغيرها من المؤسسات لا تعمل في فراغ، وإنما في إطار مجتمع له ثقافته الخاصة، والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على أداء وأهداف تلك المؤسسات، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تؤثر في تمط الثقافة المجتمعية وإعادة تشكيلها.

ولعل من بين أهم مظاهر التأثير السلبي:

الارتكاز على القوة وعلى رفض الطرف الآخر، وإعادة إنتاج النظام التسلطي وتعزيزه، ومنع ظهور الحكم الديمقراطي، ومن جانب آخر الإرتكاز على التسلط وتبني الوصاية الابوية على المجتمع ككل.

وهي ترتكز على علاقات السلطة والخضوع والتبعية ونظام الولاء في بنية العلاقات الاجتماعية، فالعلاقات الاجتماعية في العائلة العربية تقوم على التسلط وعلى تهيئة الفرد للخضوع والطاعة.

فهذا التسلط والخضوع يجعل الفرد متعودا على سلوك معنوي بطريقة آلية، بعيدا عن إستخدام العقل، وعن الارادة في تغير الوضع الاجتماعي القائم، مما يسمح لرب العائلة من يفرض السيطرة أكثر.

هـ- المعوقات الاقتصادية:

إن الاقتصاد في الوطن العربي يهيمن في عنصران أو قاطعان لا يقومان على "المأسسة" ولا يدفعان الى تكوين مؤسساته:

أولها الزراعة "الطبيعة" غير المصنعة في الغالب، وهي تكرس هيمنة الطابع البدوي/ القروي في المجتمع، في مدنه وبواديه وقراه، الطابع المناقص بنوع مؤسساته وتقاليده والعقلية السائدة فيه، للمجتمع المدني.

ثانيهما الريع وما في معناه، أعني الدخل الذي يأتي من الدولة، لا من مسلسل عملية الانتاج في داخل البلد، بل من عائدات النفط والعمال المهاجرين.... وهذا النوع من الدخل الذي يشكل العنصر الاساسي وأحيانا الوحيد تقريبا، في اقتصاديات الاقطار العربية في الظرف الراهن، يقع تحت تصرف الدولة تنفق منه

في حماية نفسها وتعزيز سلطتها وتقوية أجهزتها، مما يجعلها مستقلة كليا أو جزئيا عن دافعي الضرائب (الذين كانت مطالبتهم، في أوروبا، بحقهم في مراقبة طريقة صرف الحاكم أموال الضرائب هي الصل في الديمقراطية الحديثة) ... مما يجعل يد الدولة هي العليا في كل مجال.[27]

3. آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر:

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عمة وفي الجزائر على وجه الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من أجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية البشرية وطلك من خلال الخطوات التالية:

- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الاقل إستقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدي سيظل خاضعا لتوجيهات الدول العربية لمدة عقدين قادمية، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة إحتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين إجتماعيين جدد، لهذا على الدولة إلتزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في إتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الاجراءات البيروقراطية، في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.[28]

إن الاصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تتناقص أو خصومة، فالمجتمع المدني ماهو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسة كافة الاطراف والجماعات داخل المجتمع، كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفها الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان .....، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها.

فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني و الدولة القوية حصيلة التطور المتوازي، كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطوره من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضا تقديم حوافز له.[29]

ضرورة تدعيم مسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الاساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الاطار المناسب لحقوق الفراد والمواطنين، كحق إختيار الحاكم، حرية التعبير وحق الاجتماع.[30]

فمنظمات المجتمع المدني كبنية آلية تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعديدية السيسية والمدنية ويستند الى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسع على مختلف المستويات في إطار حرية الافراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد، وبالتالي التمكن من ترقيته.[31]

التأكيد على التربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الاسرة والمدرسة في تنمية القيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه وإقتراحاته حتى في أبسط الامور.[32]

- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى إجتماعية و فالعيين إجتماعيين نشطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للافراد والجماعات.
- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق إستقلاليتها، وهذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجه دائمة تؤمن دخلا ثابتا.

وذهبت إحدى الدراسات العربية التي أجريت لرصد واقع وآفاق المجتمع المدني في الدول العربية على إعتبار أن مشكلة الاستقلالية عن أجهزة الحكم هي أهم العوائق التي تواجه تشكيلات هذا المجتمع، حيث تشكل واقعيا إمتدادا لهذه الانظمة وذلك من خلال إضعاف المعارضة السياسية أو إلغائها من جهة، ومن جهة أخرى وهذا حسب رأينا هو الاهم التبعية المادية لعديد من هذه التكوينات الشيئ الذي ضرب هذه الاستقلالية وجعل المجتمع المدني العربي مصادر كليا كحقيقة سياسية وجعل منه صيغة لكيان ميتافيزيقي ليس أكثر.[33]

- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية اجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من الجهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال تبرعات والاعانات المادية التي يقدمها بها من جهة ثانية.

إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن (لان هذه المشاكل تأتي في مقدمة إهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات)، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل المؤسسات المجتمع المدني كذلك.[34]

وعليه فإن إشباع رغبات الافراد وتحقيق حاجاتهم الاساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات ووضع السياسيات العامة في البلاد.[35]

- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الاعلام والاتصال، من خلال إختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف العمل الجمعوي ونشاط الجمعويات، ومن خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.[36]

الخاتمة:

إن الجزائر اليوم وما تمر به من تحديات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وكذا الامنية، على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، ليجعلها تفكر مليا في إيجاد حلول لتلك التحديات.

ولعل أزمة المشاركة السياسية من أهم ما تعاني منه السلطة الجزائرية في هذه الفترة بالذات فكيف نفسر ظاهرة العزوف عن الانتخابات وما قد ينجر عن ذلك من أزمة في الشرعية السياسية للسلطة، فكان لزاما عليها أن تطرح فكرة الديمقراطية التشاركية ليس كبديل للديمقراطية النيابية بإعتبار أن هذه الاخيرة تملك المشروعية الدستورية وإنما كحل لا بد منه.

فالديمقراطية التشاركية لا يمكنها أن تعوض الديمقراطية التمثيلية وإنما كقوة إقتراح وإسداد المشورة، وعلى سلطة اليوم إشراك كل الفاعلين في جميع قرارات وتفعيل دور المجتمع المدني، وأن تقر ذلك في منظوماتها القانونية وتتدارك ذلك في الدستور المقبل بإتاحة فرص أكبر ومساحة أوسع وأهمية لدور المجتمع المدني على المستوى المحلي الوطني.

الهوامش والمراجع :

[1] أ صالح حسين علي العبدالله، الانتخابات كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، وبدون طبعة.

[2] وسيم حرب إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، ومنشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ط1، ص 181.

[3] ضيع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، رسالة ماجستير جامعة يوسف بن خدة، 2008/2007، الجزائر.

[4] محمد العجاتي، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، دراسة مقدمة لمنتدى البدائل العربي للدراسات، مصر، ص 3، بدون طبعة.

[5] الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية: الأسس والأفاق، مجلة الوسيط، العدد 6، ص46.

[6] صالح حسين علي العبدالله، مرجع سابق، ص 66.

[7] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 45.

[8] على غالب العاني، الأنظمة السياسية، العراق، 1990، بدون طبعة، ص 32.

[9] صالح حسين علي عبدالله، مرجع السابق، ص67.

[10] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 46.

[11] مصطفى المناصفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.
http//www.hespress.com/ opinions/61646 html تاريخ التصفح أكتوبر 2019.

[12] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 47.

[13] عزمي بشارة، المجتمع المدني/ دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط6، 2012، ص 83/82.

[14] ماجد أحمد الزاملي، مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، الحوار المتمدن، مجلة إلكترونية، العدد 4134 2013/06/25.

[15] قوي بوحنية، دراسة " المجتمع المدني الجزائري "، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2004.

[16] مرسي مشري، تحولات سياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات دراسة ص5.

[17] ياسر صالح، المرجع السابق.

[18] بالقاسم نويصر، التنمية المحلية والدور الجديد للمجتمع المدني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ليوم 2011/06/14 http/ / revues. Univ- setif2.dz/ index.php?id=532 . تاريخ التصفح اكتوبر 2019.

[19] بالقاسم نويصر، المرجع السابق.

[20] دستور 1963.

[21] المواد 40/10 من دستور 1989.

[22] تعديل القوانين: الأحزاب والجمعيات والجماعات المحلية والاعلام ...

[23] مشاورات الطبقة السياسية لتعديل الدستور (دستور توافقي)

[24] بياضي محي الدين، المرجع السابق، ص 165.

[25] بياضي محي الدين، المرجع السابق، ص168.

[26] عبدالجليل مفتاح، المرجع السابق، ص 11.

[27] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ص 193.

[28] مشري مرسي، المرجع السابق، ص 16.

[29] قرزيز محمود، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة بين الثابت والمتغير، ورقة بحثية، المركز الجامعي برج بوعريريج.

[30] مشري مرسي، المرجع السابق، ص 16.

[31] عبدالسلام عبداللاوي، المرجع السابق، ص 78.

[32] مشري مورسي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[33] العيدي صونية، المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية "جدلية مفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العددان الثاني والثالث، 2008.

[34] مشري مرسي المرجع السابق، ص 17.

[35] عبدالسلام عبداللاوي، المرجع السابق، ص 79.

[36] مشري مرسي نفس المرجع، نفس الصفحة، ص17.